

## التعويض عن انتهاكات حقوق الإنسان في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان Compensation for human rights violations within the framework of the European Convention on Human Rights

رمضاني مسيكة\*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف-2-

ramdaniseff@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/06/20

تاريخ المراجعة: 2021/06/06

تاريخ الإيداع: 2021/05/03

### ملخص:

جسد النظام الأوروبي الإرادة الحقيقية لتكريس حماية نوعية لحقوق الإنسان، هذا ما عكسه الاهتمام المستمر لخبراء مجلس أوروبا بألية الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، وتطويرها وزيادة فعاليتها من خلال ما تضمنته من تعديلات في البروتوكولات اللاحقة بها.

وأصبح النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان الأكثر تكاملاً في العالم؛ من حيث ربط النظام العام الأوروبي لحقوق الإنسان بقضاء دولي أوروبي، له اختصاص إلزامي. ولعل أكبر انتصار في مجال الحماية الفعلية للفرد الأوروبي هو الاعتراف له بأهلية إجرائية، إذ أصبح بإمكان الفرد اللجوء إلى المحكمة مباشرة للمطالبة برد إنتهاك حقوقه والمطالبة بالتعويض.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان؛ الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ الأهلية الإجرائية للفرد؛ التعويض عن انتهاك حقوق الإنسان.

### Abstract:

The European system embodied the true will to devote specific protection to human rights, This is reflected in the continuing interest of the experts of the Council of Europe in the mechanism of the European Convention for the Protection of Human Rights, and developing it and increasing its effectiveness through the amendments it contained in the subsequent protocols.

The European system for the protection of human rights has become the most integrated in the world. In terms of linking the European general system of human rights with a European international judiciary that has mandatory jurisdiction. Perhaps the biggest victory in the field of effective protection for the European individual is the recognition of him with procedural competence, As the individual can go to court directly to demand a restitution for violating his rights and to claim compensation.

**Keywords:** human rights; European Convention on Human Rights; European Court of Human Rights; procedural capacity of the individual; compensation for human rights violations.

\* المؤلف المرسل.

-مقدمة-

تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية جماعية تم تحضيرها وصياغتها في إطار منظمة مجلس أوروبا، وتم التوقيع عليها في مدينة روما في 4/10/1950، ودخلت حيز التنفيذ في 3/9/1953. وقد تضمنت هذه الاتفاقية أهم الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، خصوصا الحقوق السياسية والمدنية، في حين تم تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وثيقة منفصلة تماما في الميثاق الاجتماعي الأوروبي، كما هو الحال على مستوى الأمم المتحدة. وتم تحضير عدة بروتوكولات أضيفت إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بقصد إضافة بعض الأحكام عليها، أو الإقرار بمزيد من الحقوق والحريات. وتشكل اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالإضافة إلى البروتوكولات المضافة إليها، وعددها حتى الآن 16 بروتوكولا ما يُسمى بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

لقد كان النظام الأوروبي سابقا لوضع آلية رقابية قضائية للنظر في الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ذلك فإن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 وضعت نظاما متقدما لحماية حقوق الإنسان بناء على طلب الأفراد. وفي هذا الشأن تم إنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كجهاز رقابي دائم والزامي على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو ما يعد في حد ذاته تطورا هاما في مجال حماية حقوق الإنسان.

إن دراسة هذا الموضوع من الأهمية التي لازمت تطور مركز الفرد في القانون الدولي، والذي إستتبع التطور الحاصل في حقوقه، من حيث المحتوى القيمي لحقوق الإنسان، أو من حيث الأجهزة والآليات الرقابية المنشأة لحماية هذه الحقوق. كما تبرز أهمية الدراسة في أنها إستوجبت البحث في آليات الحماية المنشأة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

- الآلية الأولى: " نظام شكاوى الأفراد"، كآلية إجرائية دولية، حيث أصبح بإمكان الفرد الإلتجاء المباشر أمام الأجهزة الرقابية المؤسساتية لتقديم شكواه حال تعرضه لانتهاك حق من حقوقه المكفولة بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمطالبة بالتعويض بعد إستنفاد آليات الحماية الوطنية، وهذا ما يعد خطوة جادة تعكس مدى التطور في النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان.

- الآلية الثانية: "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان"، كآلية مؤسسية رقابية دائمة، ذات اختصاص قضائي في مواجهة الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تمت عدة إصلاحات في عمل المحكمة من خلال البروتوكولات الإضافية للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، لعل أهمها البروتوكول الحادي عشر، وهذا ما يعد خطوة جادة تعكس من جديد مدى التطور في النظام الدولي الأوروبي لحماية حقوق الإنسان.

وانطلاقا مما تقدم تطرح الإشكالية التالية:

هل ساهمت الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في حماية فعلية لحقوق الإنسان من خلال إقرار تعويض عادل للأفراد لانتهاك حقوقهم؟

ولبحث هذه الإشكالية تطرح الفرضية التالية:

يعتبر النظام الأوروبي مجسدا في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ضمانا فعلية لإقرار تعويض فعال للأفراد نتيجة إنتهاك حقوقهم الواردة في الإتفاقية.

وقد قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

- 1- تحديد الاختصاص الموضوعي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
  - 2- آليات النظر في إدعاءات انتهاك حقوق في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
  - 3- فعالية التعويض عن انتهاك حقوق الإنسان في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان
- وفيما يلي تفصيلا لما طرح :

### 1- تحديد الاختصاص الموضوعي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

يتحدد الاختصاص الموضوعي للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بالحقوق والحريات التي تضمنتها هذه الأخيرة، والتزامات الدول في إطار المقاربة الحديثة التي طرحتها الاتفاقية والبروتوكولات اللاحقة لها.

#### 1-1 الحقوق المشمولة بالحماية في إطار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

تعتبر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان اتفاقية جماعية تم تحضيرها وصياغتها في إطار منظمة مجلس أوروبا، وتم التوقيع عليها في مدينة روما في 4/10/1950، ودخلت حيز التنفيذ في 3/9/1953. وقد تضمنت هذه الإتفاقية أهم الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، خصوصا الحقوق السياسية والمدنية، في حين تم تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وثيقة منفصلة تماما في الميثاق الاجتماعي الأوربي كما هو الحال على مستوى الأمم المتحدة. وتم تحضير عدة بروتوكولات أضيفت إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بقصد إضافة بعض الأحكام عليها، أو الإقرار بمزيد من الحقوق والحريات، كالبروتوكول الأول، والبروتوكول رقم 4، أو تعديل بعض موادها، كالبروتوكولين رقم 3 ورقم 4، أو منح المحكمة الأوروبية صلاحيات إضافية، كالبروتوكول رقم 2، أو إلغاء عقوبة الإعدام كالبروتوكول رقم 6، أو إدخال تعديلات جذرية على آلية الاتفاقية، كالبروتوكول رقم 11. وتضمن البروتوكول رقم 14 أحكاما خاصة بتحسين عمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والإسراع في الإجراءات أمامها، وتقصير مهلة إصدار أحكامها. وتشكل اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بالإضافة إلى البروتوكولات المضافة إليها، وعددها حتى الآن 16 بروتوكولا، ما يُسمى بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وبمراجعة مقدمة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يتضح أن هذه الاتفاقية لم تنشئ حقوقا جديدة [ القسم الأول من الاتفاقية الأوروبية (المادة 2-18) ]، بل قامت بدور الكشف عن حقوق موجودة وقائمة في الأنظمة القانونية الداخلية للدول الأطراف والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان هدف الاتفاقية هو وضع كيان قانوني إقليمي لهذه الحقوق، وجعل أعمالها وتنفيذها محل مراقبة على المستوى الإقليمي الأوربي، وتحقيق الإتحاد بين أعضائه<sup>(1)</sup>. كما أضافت البروتوكولات الملحقه بالاتفاقية<sup>(2)</sup> حقوقا جديدة لم ترد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك على التفصيل التالي في الجدول رقم (1):

(1) نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005، ص 337.

(2) صدر بروتوكولان جديدا لم يدخل حيز النفاذ بعد: البروتوكول 15 بتاريخ 24/6/2013، والبروتوكول 16 بتاريخ 2/10/2013.

جدول رقم (1): البروتوكولات الإضافية الملحقة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

البروتوكول الإضافي الأول الذي وقع في 1952/03/20 وأصبح نافذا في 1954/05/18 والخاص بإضافة 03 حقوق أخرى للاتفاقية الأم.  
البروتوكول الإضافي الثاني الذي وقع في 1963/05/02 وأصبح نافذا في 1970/09/21 والذي يعطي للمحكمة الاختصاص بتقديم آراء استشارية.  
البروتوكول الإضافي الثالث الذي وقع في 1963/05/03 وأصبح نافذا في 1970/09/21 والذي يعدل من بعض إجراءات اللجنة الأوروبية.  
البروتوكول الإضافي الرابع الذي وقع في 1963/09/16 وأصبح نافذا في 1968/05/02 والخاص بإضافة 04 حقوق أخرى للاتفاقية.  
البروتوكول الإضافي الخامس فقد وقع في 1966/01/20 وأصبح نافذا في 1971/12/20 وقد تم فيه تعديل المواد 22، 40 من الاتفاقية.  
البروتوكول الإضافي السادس الذي وقع في 1983/04/28 وأصبح نافذا في 1975/03/01 والمتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.  
البروتوكول الإضافي السابع الذي وقع في 1984/11/22.  
البروتوكول الإضافي الثامن الذي وقع في 1985/03/19.  
البروتوكول الإضافي التاسع الذي دخل حيز التنفيذ في: 1994/10/01.  
البروتوكول الإضافي العاشر الصادر في 1992/03/25.  
البروتوكول الإضافي الحادي عشر الذي دخل حيز التنفيذ في: 1998/11/01.  
البروتوكول الإضافي الثاني عشر الذي افتتح للتوقيع في: 2000/04/11.  
البروتوكول الإضافي الثالث عشر إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف.  
البروتوكول الإضافي الرابع عشر ويتعلق بنظام المراقبة للميثاق المعتمد بتاريخ 12 و13/05/2004.

المصدر: جنيدي مبروك، نظام الشكاوى كآلية للتطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الإنسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 / 2015، ص.60.

## 2-1 المقاربة الحديثة للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان:

لقد تجاوزت الاتفاقية الأوروبية المقاربة التقليدية المتمحورة حول "الالتزامات المتبادلة" بين الأطراف المتعاقدة، بل هي التزامات موضوعية تستوحى من نظام الحماية الجماعية على أساس "التضامن المشترك"، كمبدأ حل محل المبدأ السائد في القانون الدولي التقليدي، والمتمثل في المعاملة بالمثل، فهي تتولى حماية مصالح الأشخاص الذين يقيمون فوق إقليمها، وذلك باسم المثل العليا للدولة، وبالتالي فالحماية تقع على عاتق الدول الأطراف "إلتزام نحو الأفراد"<sup>(1)</sup>.

(1) - زيدان الوناس، الضمانات القضائية لحقوق الإنسان في وقت السلم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،

الجزائر، 2013، ص. 57.

إن الغاية وراء إبرام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ليست إقامة حقوق والتزامات متبادلة، بل تحقيق المثل العليا وإقامة نظام عام أوروبي مؤكدة على القيمة الأساسية الضرورية في المجتمع الديمقراطي قائم على مبادئ احترام الكرامة الإنسانية، مبدأ سيادة القانون، ومبدأ عدم التمييز<sup>(2)</sup>.

## 2- آليات النظر في إدعاءات انتهاك حقوق الإنسان في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

أنشأت الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والبروتوكولات اللاحقة بها العديد من الآليات لحماية حقوق الإنسان، منها الآليات الإجرائية والمتعلقة بنظام الشكاوى الفردية والبلاغات بين الدول، كما أنشأت محكمة أوروبية باعتبارها جهاز قضائي ملزم للدول.

### 1-2 الآليات الإجرائية للنظر في إدعاءات انتهاك حقوق الإنسان في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

وتتمثل الآليات المنشأة لنظر إدعاءات انتهاك حقوق الإنسان في نظام الشكاوى الفردية، ونظام الالتماسات والإدعاءات بين الدول.

1-1-2 شكاوى الأفراد: بمقتضى النص الأصلي للاتفاقية الأوروبية (المادة 25) لم يكن للأفراد حق تقديم الشكاوى ضد الدول إلا أمام اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولكن منذ 1 نوفمبر 1998 - دخول البروتوكول رقم 11 حيز النفاذ- أصبح للأفراد حق اللجوء مباشرة إلى المحكمة. فقد نصت المادة (34): "يجوز التماس المحكمة من أي شخص طبيعي أو منظمة غير حكومية أو مجموعة أشخاص، يزعمون انتهاكاً بحقهم من أحد الأطراف المتعاقدة السامية للحقوق المعترف بها في الاتفاقية أو بروتوكولاتها، وتتعد الأطراف السامية المتعاقدة بأن لا تعرقل بأي وسيلة سبيل الممارسة الفعالة لهذا الحق".

وهكذا يمكن لأي شخص أو منظمة غير حكومية أو مجموعات الأفراد تقديم شكاوى إلى المحكمة في حالة انتهاك حقوقهم المعترف لهم بها الاتفاقية. وقد تزايدت عدد الشكاوى الفردية بنسبة 15% (1998-2003)، وفي سنة 2005 لوحدها سجلت زيادة بـ 2%، واستقبلت المحكمة حوالي 900 رسالة و250 مكالمة يوميا، وتمت زيارة موقع المحكمة من قبل 57 مليون شخص<sup>(1)</sup>. ولقبول الشكاوى<sup>(2)</sup> أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يجب توافر الشروط التالية:

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه.

<sup>(1)</sup> Luzius Wildhaber, The European Court of Human Rights : The Past, The Present, The Future, Amrican University International Law Review, Volume 22/ Issue 4, 2007, p527.

<sup>(2)</sup> ترسل الشكاوى " الالتماس الفردي " إلى العنوان التالي:

The Registrar/ Monsieur le Greffier, European Court of Human Rights/ Cour européenne des droit de L'homme, Council of Europe/ Conseil de L'Europe, F-67075 Strasbourg cedex.

- استمارة الشكاوى الفردية المقدمة إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان متوفرة على الموقع:



- صفة الضحية، بأن تكون له صفة ومصصلحة، بمعنى أن يكون قد تم خرق حق من حقوقه، وعلى الضحية إثبات ذلك ( صفة الضحية).

- استنفاد سبل الإنصاف الداخلية: (المادة 35) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وللمحكمة واسع النظر فيما يتعلق بمدى تطبيق هذه القاعدة طبقاً لتفسيراتها وشروحاتها على كل قضية، والتي تهدف من ورائها إلى إرساء حماية فعلية لحقوق الإنسان وحياته الأساسية.

- رفع الشكوى في غضون 6 أشهر من تاريخ صدور القرار النهائي (المادة 1/35) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.  
- ألا تكون الشكوى مقدمة من مجهول: المادة 35 الفقرة أ/ب.  
- ألا تكون الشكوى قد عرضت من قبل على المحكمة أو على هيئة دولية أخرى.  
- أن تكون الشكوى مبنية على أساس سليم وفقاً لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والبروتوكولات الملحق بها، وغير مشوبة بعيب إساءة الحق في تقديمها (المادة 3/35).

- أن يكون الضرر الذي لحق بالفرد الضحية ( الشاكي) كبيراً وخطيراً: وهو شرط جديد أدخلته المادة (35) من البروتوكول 14 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لقبول الشكاوى الفردية على مستوى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهذه الأخيرة مخولة بتقدير حجم الضرر. فمتى يكون الضرر كبيراً وخطيراً؟ ومتى يكون غير ذلك؟ فهل قصد من ذلك إعاقه الأفراد في ممارسة حقوقهم في الشكوى؟

كما لم تربط الاتفاقية شكاوى الأفراد بالجنسية أو بالإقامة، مما يسمح للأجانب سواء كانوا مواطني الدول الأطراف في الاتفاقية أم لا، بل حتى للأشخاص الذين لا يملكون أية جنسية باللجوء إلى المحكمة مادامت الانتهاكات ارتكبت في الدول المعنية، كما يستفيد من ذلك الأشخاص فاقدوا الأهلية وكذلك المسجونين<sup>(1)</sup>.

2-1-2 البلاغات والإدعاءات بين الدول: وفقاً لنص المادة (33) من النص الجديد المعدل للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان يمكن لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تقدم عريضة أو التماس "Requête, Application" ضد دولة طرف أخرى بشأن أي خرق لأحد الحقوق المقررة في الاتفاقية أو بروتوكولاتها الأخرى. ولا يشترط في هذا الإجراء أن تكون الدولة صاحبة الإدعاء ذات مصلحة شخصية، فثمة حق موضوعي أوحق عام يسمح لأي دولة طرف في الاتفاقية أن تحرك دعوى باسم الدول الأطراف في الاتفاقية، وهذا ما أطلقت عليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في أحكام عديدة بأنه حق ثابت لكل دولة طرف حماية للنظام العام الأوروبي<sup>(2)</sup>.

وقد اشترطت الاتفاقية لقبول البلاغات بين الدول استيفاء الشروط الواردة في المادة (35) من الاتفاقية المعدلة بمقتضى البروتوكول رقم 11 وهي شروط عامة مشتركة لكل إدعاءات انتهاك حقوق الإنسان، سواء أكانت بلاغات بين الدول أو شكاوى الأفراد. ونادراً ما تلجأ الدول إلى هذه الإدعاءات بحذر تجنباً لإتاحة الفرص لدول أطراف لمقاضاتها وفقاً لهذه الآلية، ولذلك لم تتجاوز إدعاءات الدول المقدمة إلى المحكمة بضع عشرات من العرائض. ويذكر من ذلك

<sup>(1)</sup> F. Sudre , La Convention Européenne des Droits de L'homme , 2006 , PUF , FRANCE , p 283.

<sup>(2)</sup> محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصادر ووسائل الرقابة، 2005، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن،

الدعوى التي تم قبولها من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان سنة 1996، والتي تقدمت بها قبرص ضد تركيا، نتيجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف العسكريين الأتراك على إثر غزو هذه الجزيرة<sup>(1)</sup>

2-2 المحكمة الأوروبية كآلية قضائية لنظر إدعاءات إنتهاك الحقوق الواردة في الإتفاقية الأوروبية لحقوق

الإنسان:

لقد كان النظام الأوروبي سابقا لوضع آلية رقابية قضائية للنظر في الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، ومن ذلك فإن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لعام 1950 وضعت نظاما متقدما لحماية حقوق الإنسان بناء على طلب الأفراد (المادة 25)، وفي هذا الشأن تم إنشاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كجهاز رقابي على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهو ما يعد في حد ذاته تطورا هاما في مجال حماية حقوق الإنسان.

وبالرغم من أن النظام الأوروبي على مستوى الاتفاقية الأوروبية والبروتوكولات الإضافية الملحقه كان يتميز بالفعالية والموضوعية، إلا أن الدول الأوروبية لم تقتنع به نظرا لطول الإجراءات أمام اللجنة، إضافة إلى ذلك، فحتى تنظر المحكمة في الدعوى لابد أن ترفع من اللجنة أو من أحد الدول الأطراف، فلم يكن للفرد أن يقدم شكواه مباشرة إلى المحكمة.

وقد قدرت الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي بأنه يجب إعادة تنظيم آليات المراقبة المنشأة بالاتفاقية لأجل تحسين فاعلية حمايتها لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبصفة خاصة نظرا للزيادة في عدد الطلبات والعضوية المتنامية للمجلس الأوروبي، وبناء على ذلك قررت تعديل أحكام معينة من الاتفاقية وعلى وجه الخصوص بهدف استبدال اللجنة والمحكمة القائمتين بمحكمة جديدة دائمة.

جاء هذا التعديل بموجب البروتوكول رقم 11 المعتمد بقرار رؤساء الدول والحكومات في أكتوبر عام 1993 وفتح باب التوقيع في 11 ماي 1994 ودخل حيز النفاذ في 1 نوفمبر 1998، وبعده البروتوكول رقم 14<sup>(2)</sup> الذي صدر بهدف تبسيط وتطوير آلية المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وكذا تسريع عملية الإجراءات وتقصير مهلة إصدار أحكامها وذلك نتيجة تزايد عدد الشكاوى المقدمة إليها، بسبب تزايد الدول الأعضاء المنضمة للاتفاقية الأوروبية.

لقد تزايدت بشكل كبير الشكاوى المقدمة إلى المحكمة الأوروبية، ويعود ذلك إلى انضمام عدد من دول أوروبا الشرقية والوسطى إلى مجلس أوروبا وتصديقها على الاتفاقية الأوروبية، مما سمح بالتالي بتقديم مختلف أنواع الشكاوى. فقد انضمت 13 دولة أوروبية إلى المجلس ما بين عام 1998، تاريخ دخول البروتوكول رقم 11 حيز التنفيذ، وتاريخ اعتماد البروتوكول رقم 14 في 2004/5/15، ليصبح حاليا عدد الدول الأعضاء في المنظمة 47 دولة، مما استدعى تعديل آلية الحماية التي اعتمدها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تم إلغاء دور اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، والإبقاء على هيئة واحدة مكلفة بالسهر على حسن تطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من

(1) جنيدي مبروك، المرجع السابق، ص 252.

(2) صدر البروتوكول 14 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في 2004/5/13 ودخل حيز النفاذ في 2010-6-1

قبل الدول الأطراف فيها، وهي المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>(1)</sup> كما تم لإقرار حق الأفراد في تقديم الشكاوى من دون موافقة الدولة المشتكي منها، إلا أنه تمت إحاطة استعمال هذا الحق بضمانات وقيود.

تعتمد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى فحص الالتماسات والعرائض المقدمة إليها على مرحلتين: مرحلة البت في استنفاد مقبوليتها، ثم النظر في أساسها وإصدار حكم بشأنها. وأحكامها محاطة في العادة بضمانات واسعة بغية تنفيذها والنزول على مقتضاها من جانب الدولة أو الدول الأطراف المعنية. ويوضح الشكل رقم (1) أدناه إجراءات التقاضي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إن قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم يكن قضاء إلزاميا في حق الدول قبل دخول البروتوكول 11 حيز النفاذ، وهو تطور على حساب القاعدة المعروفة في القانون الدولي، والتي تعطي الدولة الطرف الحق في أن تقبل أو لا تقبل بالخضوع للقضاء الإلزامي لمحكمة على المستوى الدولي، والتي منحت للمحكمة اختصاص النظر في هذه الشكاوى بشكل إلزامي<sup>(2)</sup>

وتتضمن مواد البروتوكول رقم 14 أحكاما خاصة بتحسين عمل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والإسراع في الإجراءات أمامها، وتقصير مهلة إصدار أحكامها. فقد بينت سنوات التسعينيات من القرن الفائت بأن هذه المحكمة أصبحت ضحية نجاحها في تحقيق حماية فعلية للحقوق والحريات التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية، وسعيها للفصل فيما يعرض عليها من شكاوى حكومية أو فردية يدعي فيها أصحابها بأنهم ضحايا انتهاك الدول الأطراف في الاتفاقية لموادها وأحكامها<sup>(3)</sup>. إن ما يميز المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أنها راعت في تأليفها ما يجعلها أكثر قدرة وأداء على ما أنيط بها من مهام، سواء من حيث تركيبة قضاتها والمعايير المعتمدة في اختيارهم، أو من حيث تشكيل المحكمة ذاتها بلجانها وغرفها<sup>(4)</sup>.

بالرجوع إلى نصوص الاتفاقية وبروتوكولاتها المكمل لها فقد انحصر اختصاص المحكمة بالنظر في المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية الأوروبية، والبروتوكولات الخاصة بها<sup>(5)</sup>، هذا ما نصت عليه المادة (32) من البروتوكول 11 الملحق بالاتفاقية بقولها:

- 1- يمتد الاختصاص القضائي للمحكمة إلى كافة المسائل التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة به، والتي تحال إليها، كما تنص المواد (33، 34، 47)
- 2- عند النزاع بشأن اختصاص المحكمة تفصل المحكمة في ذلك . (المادة (45) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان).

(1) Françoise Tulkens, and others, Judge Loukis Loucaides, An Alternative View on the Jurisprudence of the European Court of Human Rights, Acollection of Separate Opinions (1998-2007), Leiden, Boston, 2008, p11.

(2) جنيد مبروك، المرجع السابق، ص 168.

(3) محمد أمين الميداني النظام الأوربي لحماية حقوق الإنسان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص 15.

(4) المواد (21، 23، 24) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 2 من البروتوكول 14.

(5) الحقوق الواردة في القسم الأول بعنوان ( الحقوق والحريات)، في المواد (02-18).



من خلال هذه المادة يتبين لنا أن المحكمة وفي إطار الاختصاص الممنوح لها تمارس مهمة السهر على حماية وعدم انتهاك الحقوق والحريات الوارد في الاتفاقية الأوروبية وبرتوكولاتها الملحق، وكذا مهمة الفصل في اختصاصها "اختصاص الاختصاص" كما أن المحكمة وطبقا لنص المادة (32) لا تنظر في المسائل المتعلقة بتفسير أو تطبيق أي وثيقة أوروبية أخرى. ففي إطار الميثاق الاجتماعي الأوروبي فإن اختصاص لجنة الخبراء المستقلين يتحدد من الناحية الموضوعية بضرورة أن يكون موضوع الشكوى متصلا بنص قبلته الدولة صراحة، ذلك أن الميثاق على خلاف الاتفاقية يتيح للأطراف إمكانية القبول الجزئي للنصوص الواردة به، والمتعلقة بالحقوق التي تلتزم بكفالتها للمواطنين ومن ثم فإنه خارج إطار ما قبلته الدولة المعنية لا تختص لجنة الخبراء موضوعيا بنظر الشكوى.

ويشترط لكي ينعقد اختصاص المحكمة أن تكون الشكوى موجهة ضد دولة طرف في الاتفاقية، وأن يكون موضوع الانتهاك منسوبا إليها، كما تنظر المحكمة في قضايا التي تتعلق بانتهاكات لمواد الاتفاقية بخصوص وقائع وأحداث وقعت في أراضي دول غير أطراف في الاتفاقية أرتكب في حق عدد من المواطنين غير الخاضعين لقضاء الدول الأطراف، كالقضية رقم (99/46221)، المقدمة من أوجلان ضد تركيا، القضية رقم (61498/98)، المقدمة من السعدون ومفدي ضد بريطانيا، القضية رقم 55721/07 المقدمة من عراقين ضد المملكة حول انتهاكات حقوق الإنسان وقعت في العراق من قبل قواتها، حيث تقدم هؤلاء بشكاوى فردية بخصوص مقتل أقاربهم في مدينة البصرة عام 2003، وقد صدر الحكم في هذه القضية بتاريخ 2011/7/7، وبإجماع قضاة الغرفة الكبرى، أنه وبمقتضى المادة (41) من الاتفاقية الأوروبية بتقديم ترضية عادلة للمدعين، وطلبت المحكمة الأوروبية من حكومة المملكة المتحدة أن تدفع لكل مدع مبلغ 17 ألف أورو كتعويض معنوي، ومبلغ 50 ألف أورو بالتضامن بينهم كنفقات الدعوى<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> للإطلاع حول تفاصيل القضية: أنظر، جنيدي مبروك، المرجع السابق، ص 339.

الشكل رقم (1) أدناه إجراءات التقاضي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان



المصدر: شني فؤاد، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وفق النظام القديم والجديد، مجلة الحقيقة، المجلد 9، العدد 2، ص 98.

## 3- فعالية التعويض عن انتهاك حقوق الإنسان في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان:

ويتحدد فعالية التعويض عن انتهاك حقوق الإنسان في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان من خلال مدى إمكانية تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية، وطبيعة التعويض عن انتهاك حقوق الإنسان.

1-3 مدى إمكانية تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية: من البديهي أن أحكام المحكمة لا تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد صيرورتها قطعية وباتة، كما أن أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تتمتع بقوة تنفيذية ذاتية داخل النظم الإقليمية للدول الأطراف في الاتفاقية ( ليست قضاء إلغاء)، فالأحكام لا تكون واجبة التنفيذ من تلقاء نفسها رغم طابعها الملزم، فالدول تتمتع بحرية كاملة لاختيار الوسائل والسبل المناسبة لتطبيق الأحكام الصادرة عنها داخل نظمها القانونية، والعمل قدر الإمكان لإزالة آثار الانتهاك ووقفه إلا فيما يتعلق بالأحكام المتضمنة تقرير تعويض عادل للطرف، فتكون الدولة ملزمة بأدائه<sup>(1)</sup>.

ولقد أنطقت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بلجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا سلطة الرقابة على تنفيذ الدول الأطراف المعنية لأحكام المحكمة<sup>(2)</sup>، إلا أن سلطتها الرقابية محدودة جدا ولا مجال لمقارنتها بالسلطة الممنوحة لمجلس الأمن بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة (التدابير القمعية).

وتقوم لجنة الوزراء عند صدور حكم المحكمة بطلب الدولة أو الدول المعنية به القيام بإشعارها بالتدابير المتخذة عقب صدور حكم الإدانة، فإذا امتنعت عن الرد على طلب اللجنة، يجري تقييد القضية مجددا على جدول أعمال لجنة الوزراء لمدة ستة أشهر، من أجل حث الدولة أو الدول المعنية ودفعها إلى تنفيذ الحكم الصادر بحقها، فإذا مضت المدة ولم تقم الدولة المعنية بتنفيذ الحكم تصدر اللجنة قرارا تثبت فيه الحالة على ضوء المعلومات التي زوّدها بها الدولة المعنية.

وأضفى البروتوكول رقم 14 طابعا قضائيا إضافيا من خلال السماح للجنة الوزراء بالتقاضي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حال امتناع دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عن تنفيذ قرارات هذه المحكمة وأحكامها، في حين أن لجنة الوزراء لم يكن أمامها إلا تهديد هذه الدولة بالطرد من مجلس أوروبا في حال امتناعها عن تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية<sup>(3)</sup>. فقد أعطت المادة (10) من البروتوكول رقم 14 للجنة وزراء مجلس أوروبا حق التقاضي أمام اللجنة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتقديم شكوى أمامها ضد دولة متعاقدة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي ترفض أن تنفذ قرار نهائي لهذه المحكمة يتعلق بقضية هي طرف فيها، ولكن بعد أن يتم لفت نظر هذه الدولة عن تقصيرها، وفقا لمقتضيات المادة (46) من الاتفاقية الأوروبية. كما يجوز للجنة الوزراء، وفي بعض الظروف أن تطلب من المحكمة الأوروبية تفسير حكم سبق أن أصدرته.

(1) علوان يوسف، محمد خليل الموسى، المرجع السابق، ص 305.

(2) المادة (46) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

(3) محمد الأمين الميداني، المرجع السابق، ص 31.

وخلاصة القول أن أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تتمتع بقوة تنفيذية ذاتية داخل النظم القانونية الداخلية. ولكن هل تنأى الدول فعلا عن إعطاء أحكام المحكمة أي أثر أو مفعول داخل النظم القانونية. مما يحد من فعالية المحكمة، وبالتالي لا يرضي الفرد الضحية ؟

تكمن الإجابة على السؤال في المادة (46/1) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تركز تعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بالنزول على مقتضى الأحكام التي تصدرها المحكمة في نزاعات تكون أطرافها فيها، وهو جزء من نص الاتفاقية، ويسمو على دساتير الدول الأطراف، أي أن النظام الأوربي يحكمه مبدأ شرعية القانون والمؤسسات، القائم على تعهد الدول لاحترام أحكام المحكمة الأوروبية<sup>(1)</sup>، حيث وصفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكم لها<sup>(2)</sup>، أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هي " أداة منشئة لنظام عام أوربي، وأنه نظام يسمو على دساتير الدول الأطراف المتعاقدة". كما أن إحجام الدولة الطرف عن تنفيذ أحكام المحكمة ينطوي على خرق لنص المادة (3) من نظام أساسي لمجلس أوربا المتضمن إلزام الدول باحترام سيادة القانون، مما يشير إلى إمكانية إيقاع جزاء على هذه الدولة مضمونه حرمانها من الحق في عضوية لجنة الوزراء التابعة للمجلس إلى حين تنفيذها لحكم المحكمة<sup>(3)</sup>. وقد سعت الدول الأطراف في الاتفاقية إلى تعديل قوانينها الداخلية لملاءمتها مع أحكام الاتفاقية واجتهادات المحكمة، وهو يعكس لامحالة شعور الدول بوجود النزول على مقتضى هذه أحكام والاجتهادات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

### 2-3 طبيعة التعويض عن انتهاك حقوق الإنسان:

نتيجة للطابع الإعلاني لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>(4)</sup>، والذي يتضمن الحكم بإدانة الدولة في حالة ما إذا كان هناك انتهاك للاتفاقية أو بروتوكولاتها، يمكن القول أن حكم المحكمة الأوروبية لن يوقف انتهاك حقوق الفرد الضحية، إلا أن الطابع الإلزامي لأحكام المحكمة يملك من إزالة الأضرار الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان<sup>(5)</sup>، وذلك بتقرير تعويض عادل في حالة ما إذا كان القانون الداخلي للدولة المعنية لا يسمح بمحو آثار الإجراء المنتهك لحقوق الفرد أو لا يسمح بذلك بصورة غير كاملة (المادة 2/46)<sup>(6)</sup>.

إن أحكام المحكمة لا تذهب إلى حد إلغاء القانون أو إبطال التصرفات والعقود داخل النظام القانوني للدولة، كما أن حكم المحكمة لا يلزم إلا أطراف النزاع ولأجل الحالة المحكوم فيها، أي لا يكون ملزما في مواجهة الكافة " Erga Omnes"، ولكن هل يعني أن أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لن توقف انتهاكات حقوق الإنسان التي كفلتها

(1) Başak Çalı, Anne Koch and Nicola Bruch, The Legitimacy of the European Court of Human Rights: The View from the Ground, Strasbourg, May 2nd 2011, evalable at:

: [https://ecthrproject.files.wordpress.com/.../ecthrlegit ?...\(date of view 12-11-2020\).](https://ecthrproject.files.wordpress.com/.../ecthrlegit ?...(date of view 12-11-2020).)

(2) Loiridou c, Cour EDH, Turquie, L'arrêt du 23 mars 1995, A-310, Para, 70.

(3) علوان يوسف، محمد خليل موسى، المرجع السابق، ص 308.

(4) Marckx c. Belgique/v. Belgium 13.6.1979, 31 (المادة 13.6.1979، 31) حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية

أنظر في هذا الشأن: معماش صلاح الدين، القانون الأوربي لحقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 154.

(5) E. Lambert, les effets des arrêts de la cour Européenne des Droits de L'homme, Bruxelles, Bruylant, 1999, p59.

(6) Shai Dothan, Judicial Tactics in the European Court of Human Rights, Public Law and Legal Theory Working Papers, University of Chicago Law School, Chicago Unbound, available at : [chicagounbound.uchicago.edu/.../viewcontent.cgi?...\(date of view 12-11-2020\).](http://chicagounbound.uchicago.edu/.../viewcontent.cgi?...(date of view 12-11-2020).)

الاتفاقية الأوروبية والبروتوكولات المكملة، فالأمر الجدّي والفعال لحد الآن لم يتحقق بعد، فغاية الشكوى هو على الأقل رد الاعتداء؟

إن التزام الدول بالامتثال لأحكام المحكمة هو التزام بالنتيجة (المادة 46) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتبقى وسائل بلوغها لذلك تختارها الدول، فتنفيذ هذه الأحكام تحتاج إلى قانون داخل للدول لتفعلها، فهل هذا يعني أن النظام الأوروبي ضعيف؟

يثبت الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان العكس من ذلك، فهي لا تصدر أوامر للدول ذات طبيعة تنفيذية، ولا تلغي أحكاما مخالفة للاتفاقية، بيد أنها تصل ولو بطريقة غير مباشرة إلى حد الضغط على القانون الداخلي، محدثة تعديله من أجل احترام أفضل للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وانسجام أفضل للتشريعات الأوروبية، وهو ما يندرج في إطار هدف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في تنسيق التشريعات الأوروبية<sup>(1)</sup>. أما فيما يتعلق بالأحكام المتضمنة تقرير تعويض عادل للطرف، فتكون الدولة ملزمة بأدائه<sup>(2)</sup>.

ومن أهم الأحكام الصادرة عن المحكمة في هذا الشأن، حكم المحكمة في قضية (Allent de Ribemont) في 10/02/1995، حيث حكم على فرنسا بدفع ألف فرنك كمصاريف وأتعاب، ومليون فرنك كتعويض عن الضرر المادي والمعنوي لشخص بريء، وقد اتهمته وزارة الداخلية باغتيال نائب في البرلمان وهو وزير سابق. وفي القضية المقدمة من الدانمارك ضد تركيا، والمتعلقة بالمواطن الدانماركي (كمال كوك) ذو الأصول الكردية، الذي قدم لحضور جنازة أخيه. وقد تعرض للمعاملة السيئة أثناء توقيفه والتحقيق معه في أنقرة في 5/7/1996، بتهمة مساعدة تنظيم غير شرعي يدعى "PKK". وأدين بأربع سنوات ونصف سجنًا. وقد حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في 5 أفريل 2000، بإصدار قرار يقضي بالتسوية الودية بين الحكومتين، تقدم بموجبه السلطات التركية تعويضا مقداره 450000 أورو، إضافة إلى اعتذار رسمي عن تلك الإساءة. كما ساهمت هذه القضية في تبني تركيا لتشريعات وقوانين جديدة في مجال حقوق الإنسان<sup>(3)</sup>.

## الخاتمة :

جسدت الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان دستور للقارة الأوروبية وأساس لنظام أوروبي لحماية فعالة لحقوق الإنسان، حيث ربط حماية حقوق الإنسان الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بقضاء دولي أوروبي له اختصاص إلزامي.

وقد أعتبر التطوير الذي حملته البروتوكول 11 أكبر انتصار في مجال الحماية الفعلية للفرد الأوربي من خلال الاعتراف له بأهلية إجرائية، إذ أصبح بإمكان الفرد اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مباشرة لمقاضاة

<sup>(1)</sup> معماش صلاح الدين، المرجع السابق، ص 162.

<sup>(2)</sup> أهم مثال في هذا الشأن، حكم المحكمة في قضية (Allent de Ribemont)، في 10/02/1995، حيث حكم على فرنسا بدفع

ألف فرنك كمصاريف وأتعاب، ومليون فرنك كتعويض عن الضرر المادي والمعنوي لشخص بريء، وقد اتهمته وزارة الداخلية باغتيال نائب في البرلمان وهو وزير سابق.

<sup>(3)</sup> جنيدي مبروك، المرجع السابق، ص 252.



الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مباشرة أمام المحكمة، بمعنى الاعتراف بحق الأفراد ومنحهم الأهلية الإجرائية الكاملة لتقديم الشكوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان دون أية وساطة، وهذا ما يعد ضمانا لحماية حقوق المواطن الأوروبي، كما يعتبر في حد ذاته ضمانا من ضمانات المحاكمة العادلة.

من أهم الاستنتاجات المقدمة في هذه الدراسة:

1- تعد الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مظلة الحماية الواردة بها للأسرة الدولية بأكملها، إذ لا تقتصر على الفرد الأوروبي.

2- تكريس النظام الأوروبي مبدأ التطور النوعي، من خلال البروتوكولات الإضافية التي وصلت إلى حد البروتوكول 16، وهو ما يعكس استجابة الاتفاقية للعديد من المستجدات والصعوبات التي واجهتها، وهذا ما يعد في حد ذاته أكبر انتصار لها وطريقا للنجاح. فقد كشف لنا التطور السريع لآلية الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حقيقة إرادة النظام الأوروبي للارتقاء وتحقيق الجودة في الأحكام التي تصدرها المحكمة مقارنة بالأنظمة الإقليمية ( الأمريكية والإفريقي)، وهذا ما عكسه العدد الكبير من البروتوكولات الصادرة.

3- يمتد الاختصاص القضائي للمحكمة إلى كافة المسائل التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة به، والتي تحال إليها، دون الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان المبرمة في إطار النظام العام الأوروبي.

4- الطابع الإعلاني لأحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، بمعنى أن المحكمة تكتفي بالحكم بالإدانة، فيما يتعلق بالانتهاكات محل الطعن فيها المخالفة لأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. ورغم ما تتصف به هذه الأحكام من إلزامية أدبية، إلا أن ليس لها قوة تنفيذية داخل إقليم الدول الأطراف، والتي يكتسب قوانينها وأحكامها الداخلية حجية الشيء المقضي به.

5- يقتصر حكم المحكمة على منح تعويض، غير أن هذا التعويض هو عبارة عن حل جزئي ولا يوضع حدا للانتهاكات محل الطعن فيها، فغاية الشكوى لم تحقق بعد وهوورد الإعتداء، مما قد لا يرضي الضحية.

6- الحق في الطعن في الأحكام المتعلقة بالتعويض عن إنتهاكات حقوق الإنسان الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان غير متاح.

على الرغم من هذه المآخذ إلا أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تعتبر المثال الحيوي الذي يجب أن يحتذى به، خاصة على المستوى الإفريقي والعربي.

#### قائمة المراجع:

##### 1/ المواثيق الدولية:

1- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950 والبروتوكولات الدولية اللاحقة بها.

##### 2/ الكتب:

2- نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، 2005.

3- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان ، المصادر ووسائل الرقابة، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005.

4- محمد أمين الميداني النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

5- E. Lambert, les effets des arrêts de la cour Européenne des Droits de L'homme, Bruxelles, Bruylant, 1999.

6- F . Sudre , La Convention Européenne des Droits de L'homme , 2006 , PUF , FRANCE

7-Françoise Tulkens, and others, Judge Loukis Loucaides, An Alternative View on the Jurisprudence of the European Court of Human Rights, A collection of Separate Opinions (1998-2007), Leiden, Boston, 2008.

3/ المجلات :

8- شني فؤاد، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وفق النظام القديم والجديد، مجلة الحقيقة، المجلد 9، العدد 2.

9-Luzius Wildhaber, The European Court of Human Rights : The Past, The Present, The Future, Amrican University International Law Review, Volume 22/ Issue 4, 2007

4/ الرسائل الجامعية:

10- زيدان الوناس، الضمانات القضائية لحقوق الانسان في وقت السلم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2013.

5/ المواقع الالكترونية:

11-Başak Çalı, Anne Koch and Nicola Bruch, The Legitimacy of the European Court of Human Rights: The View from the Ground , Strasbourg, May 2nd 2011, evalable at: [: https://ecthrproject.files.wordpress.com/.../ecthrlegit ?...](https://ecthrproject.files.wordpress.com/.../ecthrlegit ?...)

12- Shai Dothan, Judicial Tactics in the European Court of Human Rights, Public Law and Legal Theory Working Papers, University of Chicago Law School, Chicago Unbound, available at : [chicagounbound.uchicago.edu/.../viewcontent.cgi?...](http://chicagounbound.uchicago.edu/.../viewcontent.cgi?...)